

SHARI'AH GOVERNANCE IN ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS: BETWEEN JURISPRUDENTIAL
FOUNDATIONS AND CONTEMPORARY APPLICATION

الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية: بين التأصيل الفقهي ومتطلبات التطبيق المعاصر

د. عبد الرحمن بن مبارك النوفلي

Dr. Abdulrahman Mubarak Alnofli

Ministry of Awqaf and Religious Affairs, The Sultanate of Oman,

email: abdoooo99@gmail.com

ABSTRACT

This paper examines Shari'ah governance in Islamic financial institutions through a dual analytical-critical lens: investigating authentic jurisprudential roots while critically addressing contemporary implementation challenges. The study reveals that Shari'ah governance rests on firm Islamic jurisprudential pillars, namely the principles of Tawhid (monotheism), Hisbah (accountability), Wilayah (guardianship), and Amanah (trusteeship), though contemporary frameworks still partially rely on Western corporate governance models. The paper maps the three core challenges: independence and conflict-of-interest prevention; scholarly and professional competency; and disclosure and transparency. The Omani experience is presented as a comparative reference model, and the paper concludes with recommendations for building a genuinely integrated Shari'ah governance framework that reconciles classical jurisprudential authority with international professional standards.

Keywords: Shari'ah Governance, SSB, Independence, Competency, Disclosure, Islamic Financial Institutions, Hisbah, Maqasid al-Shari'ah.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موضوع الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية من منظور تحليلي نقدي، حيث يبحث في جذورها الفقهية الإسلامية المعاصرة والأصيلة، ويناقش في الوقت ذاته إشكالية تطبيقها المعاصر، وقد كشفت الدراسة أن الحوكمة الشرعية تستند إلى مرتكزات راسخة في التراث الفقهي الأصيل تتمثل في مبدأ التوحيد وفريضة الحسبة وأحكام الولاية والأمانة، وإن كان التأطير المعاصر لا يزال يعتمد اعتماداً جزئياً على النماذج الغربية في الحوكمة المؤسسية. كما يرصد البحث الإشكاليات الثلاث الجوهرية التي تعترض الحوكمة الشرعية وهي: الاستقلالية وضمان خلو هيئات الرقابة من تضارب المصالح، والكفاءة العلمية والمهنية لأعضائها، والإفصاح والشفافية في تقاريرها، ويستحضر البحث تجربة سلطنة عمان نموذجا تطبيقيا مميزا قابلا للمقارنة والنقاش، ويخلص إلى جملة من التوصيات تطوير منظومة الحوكمة الشرعية ودفعها نحو التكامل الحقيقي بين أصالة المرجعية الفقهية وصرامة المعايير المهنية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية، هيئة الرقابة الشرعية، الاستقلالية، الكفاءة، الإفصاح، الحسبة، مقاصد الشريعة،

أولا المقدمة:

شهدت صناعة التمويل الإسلامي نمواً متسارعاً في العقود الأخيرة، إذ باتت تشكل ركيزة حقيقية في منظومة الاقتصاد العالمي، وتجاوزت أصولها حاجز ثلاثة تريليونات دولار بحلول عام 2023 بناء على تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB, 2023). غير أن هذا التوسع الكمي لن تكون له قيمة حقيقية ما لم يقابل بعمق نوعي حقيقي في أدوات ضبط المطابقة الشرعية وحوكمة المؤسسات.

تعد الحوكمة الشرعية العمود الفقري لأي مؤسسة مالية إسلامية، تسعى إلى الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام بمقتضيات الشريعة الغراء، إذ لا معنى لأي مؤسسة مالية تقدم منتجات إسلامية الاسم فحسب دون أن تمتلك منظومة رقابية تضمن الالتزام الفعلي بأحكام الشريعة الإسلامية في كل مرحلة من مراحل تصميم المنتج وإطلاقه ومراجعته، وتزداد أهمية هذا الموضوع حين ندرك أن الحوكمة الشرعية لا تعني مجرد وجود هيئة رقابية تصادق على العقود، بل هي نظام متكامل يشمل أبعاد تأصيلية فقهية عميقة تمتد جذورها في مفهوم الحسبة وأحكام الولاية في الفقه الإسلامي الكلاسيكي، وتمتد آفاقها التطبيقية المعاصرة لتشمل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدفين متكاملين: أولهما التأصيل الفقهي لمفهوم الحوكمة الشرعية، واستجلاء جذوره في الموروث الإسلامي، وثانيهما التشخيص النقدي للإشكاليات التطبيقية التي تعترض فاعلية هذه الحوكمة في الواقع المعاصر، ويعتمد المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، مستعينا بالدراسات السابقة وبناتج الدراسات الميدانية، مع استحضار خاص لتجربة سلطنة عمان بوصفها أنموذجاً يستحق الدراسة والتأمل.

ثانياً: إشكالية البحث وتساؤلاته

على الرغم من الزخم الأكاديمي والمهني الذي حظي به موضوع الحوكمة الشرعية في العقدين الماضيين، يظل السؤال الجوهرى مطروحاً: هل تتمتع الحوكمة الشرعية بتأصيل فقهي راسخ يجعلها نظاماً ذا طابع إسلامي أصيل، أم أنها في حقيقتها استعارة غربية في لباس إسلامي؟ ويتفرع من هذا السؤال المحوري تساؤلات فرعية ثلاثة:

1- ما المرتكزات الفقهية التي تقوم عليها الحوكمة الشرعية؟

2- ما أبرز الإشكاليات التي تحول دون ترجمة الإطار النظري إلى واقع تطبيقي فاعل؟

3- كيف يمكن اقتراح نموذج متكامل يوفق بين أصالة المرجعية الفقهية ومتطلبات الكفاءة المؤسسية المعاصرة

ثالثاً: الدراسات السابقة

- 1- شبير (2009) الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية: تناولت هذه الدراسة دور هيئات الرقابة الشرعية في ضمان الامتثال للأحكام الشرعية في المصارف الإسلامية، وخلصت إلى أن غياب المعايير الموحدة لتأهيل أعضاء هذه الهيئات يشكل ثغرة جوهرية في منظومة الرقابة الشرعية، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء هيئة مركزية معيارية تتولى ضبط متطلبات التعيين وتوحيد الفتوى.
- 2- الدخيل (2019) سلطة الفتوى في مجالس الرقابة الشرعية: بحثت هذه الدراسة في الأساس القانوني والشرعي لصلاحيات هيئات الرقابة الشرعية، ومدى إلزامية قراراتها على المؤسسة المالية. وانتهت إلى ضرورة التمييز بين الفتوى الملزمة قانوناً والفتوى الاستشارية، مؤكدة أن اللبس القائم بين النوعين يضعف فاعلية الحوكمة الشرعية.
- 3- النوفلي (2018) إطار الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية في سلطنة عمان. تعد هذه الدراسة الميدانية النوعية الأشمل التي تناولت واقع الحوكمة الشرعية في سلطنة عمان، وقد اعتمدت على مقابلات معمقة مع 25 مستجوباً من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والهيئة العليا للرقابة الشرعية والمراجعين الشرعيين الداخليين، وخلصت الدراسة إلى أن الإطار العماني يمثل نموذجاً متقدماً في الحوكمة الشرعية، مع إشارة صريحة إلى جملة من الإشكاليات التطبيقية التي تستوجب المعالجة.
- 4- Kachkar & Yilmaz (2023) التنوع في هيئات الرقابة الشرعية: مسح تجريبي عالمي. حيث تعد هذه الدراسة من أوسع المسوح الكمية في الموضوع إذ درست تنوع تركيبة هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من منظورين التركيبية الفعلية القائمة والأطر التنظيمية لدول منظمة التعاون الإسلامي وشملت الدراسة 428 عضواً يشغلون 522 منصباً في هيئات شرعية لـ 238 مصرفاً إسلامياً متكاملًا في 52 دولة حول العالم وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى التنوع التعليمي والجنسياتي مقبول نسبياً، في حين يعاني التنوع بين الجنسين وتنوع الأعمار من قصور واضح.
- 4- Wasim & Zafar (2024) الحوكمة الشرعية والمصارف الإسلامية: مراجعة منهجية للأدبيات. تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تقدم مراجعة منهجية شاملة لأدبيات الحوكمة الشرعية والمصارف الإسلامية واعتمدت على قواعد بيانات scopus and Web of Science، وأخضعت 93 مقالا للمراجعة

المنهجية الشاملة، وتناولت الدراسة محاور رئيسية تشمل: قياس الحوكمة الشرعية، والإفصاح ومحدداته، وأثرها على الأداء وإدارة المخاطر، فضلاً عن التحديات والإشكاليات العامة مع تقديم أجندة بحثية للمستقبل.\

يلاحظ إن معظم الدراسات السابقة قد ركزت إما على الجانب التنظيمي، أو على قياس أثر الحوكمة، بينما تسعى هذه الدراسة إلى بناء جسر بين ثلاثة عناصر: التأصيل الفقهي، الإشكاليات التطبيقية، والنموذج العماني بوصفه حالة مرجعية قابلة للتطوير.

رابعاً: التأصيل الفقهي للحوكمة الشرعية

مفهوم الحوكمة الشرعية لغة واصطلاحاً:

الحوكمة في اللغة مشتقة من مادة (حكم) وتدل على الاتقان والضبط ومنع الزيغ، قال ابن فارس " الحاء والكاف والميم أصل واحد وهو المنع " (ابن فارس، 1979). أما اصطلاحاً فإن الحوكمة الشرعية تعرف بأنها " المنظومة الشاملة من الهياكل والإجراءات والمعايير التي تضمن توافق جميع أنشطة المؤسسة المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية في مراحل التصميم والتنفيذ والمراجعة. (Ginena & Hamid, 2015) وتعرفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بأنها نظام تسعى من خلاله المؤسسة المالية الإسلامية إلى الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها وعملياتها (AAOIFI, 2015)، في حين يربط الإطار التنظيمي للمصرفية الإسلامية في عمان هذه الحوكمة بمنظومة متكاملة تشمل هيئة الرقابة الشرعية والمراجعة الداخلية والتدقيق والاستيفاء الشرعي (CBO, 2012)

2-المرتكزات الفقهية: يخطئ من يظن أن الحوكمة الشرعية مفهوم مستورد لا جذور له في الفقه الإسلامي، إن المتأمل في المنظومة الفقهية الكلاسيكية يجد جملة من المفاهيم الأصلية التي شكلت في واقعها التاريخي حوكمة شرعية فاعلة:

- مبدأ التوحيد: يشكل الأساس المعرفي للحوكمة الإسلامية بأسرها: إذ يقتضي أن كل نشاط اقتصادي خاضع لسلطة الشريعة الربانية وحدها، وقد استند الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية إلى هذا المبدأ

حين أسس لنظرية الولاية الشرعية الرقابية (الماوردي، 1989) وهذا ما يجعل الحوكمة الشرعية ذات خصوصية تميزها عن الحوكمة المؤسسية الغربية التي تركز على الشرعية التعاقدية والاجتماعية فحسب.

- فريضة الحسبة: هي الأداة التاريخية الأبرز للرقابة الشرعية على المعاملات الاقتصادية، فالحسبة نظام رقابي راسخ في الفقه الإسلامي يقوم على " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " في الأسواق والتعاملات، وقد أثبتت الدراسات أن المحتسب في التاريخ الإسلامي كان يمارس وظائف شبيهة بوظائف هيئة الرقابة الشرعية المعاصرة من حيث التفيتش والإلزام والتوجيه. (Chapra & Ahmed, 2002)

- أحكام الولاية والأمانة: يستمد من فقه الولاية مبدأ المساءلة الذي يجعل هيئة الرقابة الشرعية مسؤولة أمام أصحاب المصلحة كافة لا أمام إدارة المؤسسة وحدها، وأحكام الأمانة ترسخ مبدأ الإفصاح والشفافية بوصفه واجبا شرعيا قبل أن يكون التزاما تنظيميا.

3- الحوكمة الشرعية ونقاط الافتراق مع الحوكمة الغربية: يتسم الإطار الغربي للحوكمة المؤسسية بمتحوره حول مصلحة المساهمين (Shareholders) بشكل رئيسي، في حين تراعي الحوكمة الإسلامية مصالح أصحاب المصلحة بمفهومهم الأوسع (Stakeholders) بما يشمل المودعين والمتعاملين والمجتمع وفق توجيهات المقاصد الشرعية.

كما أن الحوكمة الشرعية تضيف طبقة رقابية إضافية متفردة في الرقابة الشرعية غير موجودة في الإطار الغربي (Abu-Tapanjeh) ويشير حسن (Hasan. 2009) إلى أن النموذج الإسلامي في الحوكمة يتضمن سمات متميزة تشمل: ارتباطه بمرجعية إلهية نصية، وامتداده ليشمل المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، وسعيه إلى تحقيق التوازن بين المنفعة الخاصة والمصلحة العامة. وهذا ما يجعل الحوكمة الشرعية أشمل من الحوكمة المؤسسية الغربية حتى في صيغتها الأنجلوسكسونية والأوربية.

خامسا: الإطار المعياري الدولي للحوكمة الشرعية

تركز هذه الدراسة على معيارين للحوكمة الشرعية، الأول معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والثاني المبدأ الإرشادي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وكما يأتي:

1- معايير الأيوبي (AAOIFI) أرست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) من خلال معاييرها الحوكمية السبعة (GS 1-7) المنهجية التنظيمية الأشمل للحوكمة الشرعية دولياً، وتتمحور هذه المعايير حول أربعة محاور جوهرية: التعيين والعزل، وآليات الرقابة، والاستقلالية، والإفصاح. وقد أسهمت هذه المعايير في صنع قدر من التوحيد القياسي بين المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في دول مختلفة (AAOIFI, 2015) غير أن ثمة نقداً موضوعياً يطل هذه المعايير، إذ يرى فريق من الباحثين أنها لا تزال في بعض جوانبها قاصرة عن استيعاب التنوع الفقهي بين المذاهب الإسلامية، وأنها تميل إلى النمذجة الإجرائية على حساب الروح الفقهية العميقة، فضلاً عن ذلك، فإن الطابع الاختياري للالتزام بهذه المعايير في بعض الدول يضعف من أثرها التوحيدي. (Hamza, 2013)

2- مبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB-10): قدم مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) من خلال المبدأ الإرشادي رقم 10 (IFSB-10) منظومة متكاملة للحوكمة الشرعية تقوم على أربعة ركائز: الكفاءة والاستقلالية والسرية والاتساق (IFSB, 2009) وتتميز هذه الركائز بأنها تقدم تعريفات وظيفية دقيقة للمفاهيم التي ظلت فضفاضة في بعض الأدبيات السابقة، وتكمن أهمية هذا الإطار في أنه صادر من جهة تعمل على تقريب الفجوة بين المؤسسات الرقابية الدولية والمصرفية الإسلامية، بيد أن المقارنة بين جهود (AAOIFI) و (IFSB) تكشف عن تباينات مفاهيمية لم تحسم بعد، إذ يلاحظ النوفلي (2018) أن ثمة تداخلات في الصلاحيات بين المعيارين في مسائل كتعيين المراجع الشرعي ومؤهلاته، مما يفرز في الواقع التطبيقي ضبابية معيارية غير مقبولة.

سادساً: إشكاليات التطبيق المعاصر

تمثل الإشكاليات الجوهرية الثلاث الآتية؛ محور النقاش الأعمق في البحث، ذلك أن صحة الإطار النظري لا تغني شيئاً؛ إذا كانت التطبيقات الميدانية تتكشف عن ثغرات هيكلية ومنهجية بنيوية.

1- إشكالية الاستقلالية بين النص والواقع: تعد استقلالية هيئة الرقابة الشرعية (SSB) الشرط الجوهري لصحة الحوكمة الشرعية وفعاليتها، فهذه رقابية تخضع لضغوط الإدارة لا تعدو كونها غطاء شرعيا للمشروعية المزيفة، وتعرف أيوفي الاستقلالية بأنها " حالة ذهنية لا تسمح بأن تتأثر وجهات نظر صاحبها بضغوط المصالح المتعارضة (AAOIFI,GS No5, 2015) " غير أن الواقع يكشف عن مفارقة حادة، فأعضاء هيئة الرقابة الشرعية يتلقون مكافآتهم من المؤسسة التي يراقبونها، وكثيرا ما تتولى الإدارة ترشيحهم بصورة غير مباشرة حتى حين تكون آلية التعيين الرسمية بيد الجمعية العمومية (Grais & Pellegrini, 2006,ISRA, 2016). وقد رصد النوفلي (2018) في دراسته الميدانية على المصارف الإسلامية في عمان أن 96% من المستجوبين أكدوا تمتعهم بالاستقلالية النظرية، في حين اعترف 4% صراحة بوجود ضغوط عملية تنعكس على قراراتهم، ما يعني أن استقلالية الشكل قد لا تغني عن استقلالية المضمون.

وتتشعب مشكلة الاستقلالية لتطرح سؤالا نقديا آخر: متى يمكن الحديث عن "استقلالية حقيقية" حين يجمع العالم الواحد عضوية في أكثر من هيئة رقابية لمؤسسات متنافسة؟ فقد بينت الدراسات أن نخبة محدودة من علماء الشريعة المشهورين يتقلدون عضوية في عشرات الهيئات الرقابية في آن واحد (Farook & farooq, 2011)، مما يطرح تساؤلا مشروعا حول قدرتهم على الإحاطة الكافية بأعمال المؤسسات كلها، وحول احتمال تعارض مصالحهم، وقد حاولت بعض الدول معالجة هذه الإشكالية بطرق مختلفة، فماليزيا تحصر العضوية في هيئة واحدة فحسب، وعمان تتيح العضوية في أربع هيئات لمؤسسات غير متنافسة تعويضا عن شح الكفاءات المتخصصة (CBO,2012)، في حين تتيح باكستان الجمع بين ثلاث هيئات، وهذا التباين التنظيمي الصريح يكشف أن المسألة لم تحسم بعد على المستوى المعياري الدولي.

2- إشكالية الكفاءة: الفجوة بين الفقه والتمويل، لا تقل إشكالية الكفاءة عن سابقتها في العمق والتأثير، فعضوية هيئة الرقابة الشرعية يفترض فيها أن يكون جامعا بين أمرين نادرا ما يجتمعان: التأهيل الرفيع في المعاملات، والإلمام الكافي بأدوات التمويل الحديثة ومنتجاتها المعقدة، وقد كشف مسح موسع على

أعضاء الهيئات الشرعية عالمياً أن 76.6% منهم يمتلكون تأهيلاً شرعياً، بينما لا يتجاوز 11.4% من يجمعون بين التأهيل الشرعي والاقتصادي والقانوني في آن واحد. (Bakar,2002).

ومما يزيد في حدة هذه الإشكالية أن منتجات الصناعة المالية الإسلامية في تطور متسارع، وأن المنتجات المركبة كالصكوك الهجينة وعقود التحوط الشرعي وصناديق الاستثمار المتخصصة تستلزم إماماً تقنياً عميقاً قد لا يتوفر لكثير من الفقهاء التقليديين، وبفضي غياب هذا الإمام إلى أحد خطرين: إما إصدار الفتاوى دون فهم كاف لتداعيات المنتج، وإما الاكتفاء بالتصديق الشكلي تهرباً من التعمق التقني، أما على صعيد التقييم، فقد رصدت الدراسة الميدانية في عمان (Alnofli,2018) أن 84% من المستجوبين يؤكدون وجود تقييم سنوي لأداء الهيئات الشرعية تجريه مجالس الإدارة، بينما يشير 8% إلى أن هذا التقييم شكلي يقتصر على الحضور والغياب فحسب، وهو استنتاج لافت يطرح تساؤلاً عن مدى جدية آليات المساءلة القائمة.

3- إشكالية الإفصاح والشفافية: فالإفصاح الشرعي واجب شرعي قبل أن يكون مطلباً تنظيمياً، فالمسلم في معاملاته ملزم بأحكام الأمانة والصدق التي تحرم كتمان المعلومات الجوهرية، وتترجم هذه القيمة في سياق المؤسسات المالية الإسلامية إلى الإفصاح عن الفتاوى الشرعية ومعايير الامتثال وتقارير هيئات الرقابة الشرعية، بيد أن الواقع الدولي يكشف صورة مقلقة، ففي دراسة مسحية شاملة على مؤسسات الخليج العربي والمملكة المتحدة وماليزيا وجد حسن (2011) أن 55% من المؤسسات الخليجية تقع في فئة "الممارسة الناشئة" في الإفصاح، ولا تنتمي أي منها إلى فئتي "الممارسة الجيدة" أو "الممارسة المثلى" في مقابل ماليزيا التي تتجاوز 80% من مؤسساتها هاتين الفئتين.

أما في عمان تحديداً، فقد أظهرت المقابلات الميدانية أن 92% من المستجوبين يؤكدون حصول الهيئات الشرعية على المعلومات اللازمة لإصدار فتاواها وقراراتها، غير أن 8% يقرون بوجود ثغرات في الإفصاح عن المعطيات غير الشرعية كالمعطيات المالية والقانونية التي يحتاج إليها أعضاء الهيئة لتكوين صورة كاملة عن المنتج المعروض. (Alnofli,2018) ويبقى السؤال النقدي حاضراً: كيف يمكن لهيئة الرقابة الشرعية أن تصادق على منتج أو تفصح للعموم عن مستوى الامتثال الشرعي، إذا

كانت المعلومات التي تبني عليها الفتوى منقوصة؟ وهنا يتقاطع البعد الفقهي (أحكام الأمانة والصدق) مع المتطلب التنظيمي (الإفصاح الكافي) في نقطة مشتركة ضاغطة.

سابعاً: تجربة سلطنة عمان

تمثل تجربة سلطنة عمان في الحوكمة الشرعية نموذجاً مثيراً للاهتمام الأكاديمي بحق، فقد انطلقت المصرفية الإسلامية العمانية متأخرة نسبياً عام 2012 بعد تعديل قانون المصارف بالمرسوم السلطاني 69/2012، واستفادت من تجارب الدول السباقة لتبني إطاراً تنظيمياً يصنف بين الأفضل عالمياً (Alnofli, 2018)، حيث يقوم الإطار التنظيمي للمصرفية الإسلامية في عمان (IBRF, 2012) على نظام ثنائي المستوى (Two-Tier Model) يجمع بين الهيئة العليا للرقابة الشرعية (HSSA) على مستوى البنك المركزي وهيئات الرقابة الشرعية (SSB) على مستوى كل مؤسسة مصرفية، وهذا التكوين يتيح تحقيق التوافق والانسجام بين الفتاوى الشرعية عبر وجود مرجعية مركزية عليا، دون أن تتخلى المؤسسات عن دور هيئاتها الخاصة المتخصصة، ومن أبرز مميزات هذا الإطار :

- اشتراط تعيين مدقق شرعي خارجي مستقل، وهو ما تنفرد به عمان في بيئتها الخليجية.
- تخصيص وحدة امتثال شرعي مستقلة ووحدة تدقيق شرعي داخلية في الهيكل التنظيمي لكل مصرف
- اشتراط نشر المراجع الشرعي الداخلي بحثاً علمياً سنوياً في دورية دولية محكمة، وهو متطلب نادر في أطر الحوكمة الشرعية الدولية. (CBO, 2012)

نقاط الضعف والتحديات: إن المنهج العلمي المنصف يقتضي الإشارة إلى جملة من نقاط الضعف التي رصدتها الدراسة الميدانية، أبرزها ضعف مكانة المراجع الشرعي الداخلي مقارنة بالمدقق المالي الداخلي، مما يقيد قدرته على إلزام الأقسام الأخرى بقرارات الهيئة الشرعية (Mihajat, 2018) ويرى الباحث أن هذه الإشكالية ذات طابع هيكلي عميق، إذ لا يمكن لحوكمة شرعية فاعلة أن تقوم على جهاز تنفيذي يفتقر إلى الصلاحية التنفيذية الكافية.

كذلك تشير الدراسة إلى شح الكفاءات العمانية المتخصصة في المصرفية الإسلامية، مما دفع الإطار التنظيمي إلى السماح بالجمع بين عضويات في أربع هيئات شرعية لمؤسسات غير متنافسة، وإن كان هذا الحل براغماتيا في سياقه، إلا أنه يظل حلا انتقاليا لا بديلا عن الاستثمار في بناء رأس مال بشري متخصص (Alnofli, 2018, CBO, 2012) ويرى الباحث أن الوقت قد حان لتقنين هذا السماح في ظل وجود عدد كاف من المتخصصين في المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة.

ومن الملاحظات النقدية اللافتة: موقف البنك المركزي العماني الذي أعلن صراحة عن عدم خطة لمراجعة الإطار التنظيمي في المستقبل المنظور، في حين يجمع الممارسون وأعضاء الهيئات الشرعية على ضرورة المراجعة الدورية للاستجابة للمستجدات. (Alnofli, 2018) وهذا التناقض بين موقف الجهة التنظيمية وتوقعات أصحاب المصلحة يمثل في حد ذاته خلافا في منظومة الحوكمة.

ثامنا: نموذج متكامل للحوكمة الشرعية

يقترح الباحث في ضوء التحليل المتقدم نموذجا للحوكمة الشرعية المتكاملة يقوم على ثلاثة مستويات متشابهة:

المستوى الأول: التأصيل والإطار المرجعي لا بد من إعادة التأصيل الفقهي لمفهوم الحوكمة الشرعية بعيدا عن التعريفات الإجرائية الجافة، والربط الصريح بين المعايير المعاصرة ومقاصد الشريعة الكبرى من حفظ المال والعقل والعدل، وهذا يستلزم من العلماء المشاركين في الهيئات الشرعية تبني موقف أكثر نشاطا في إنتاج الفتاوى والأبحاث التي تبرز المنتجات الإسلامية من منطلق فقهي تأصيلي لا من منطلق الحاجة التجارية.

المستوى الثاني: الهيكل المؤسسي الفاعل يقترح اعتماد النموذج الهجين (Hybrid Model) بوصفه الأنسب للمؤسسات المالية الإسلامية المتنوعة، على أن يستكمل بالضمانات الثلاث التالية:

1- فصل المراجع الشرعي الداخلي عن سلطة الإدارة ومنحه صلاحية التقرير المباشر للهيئة الشرعية دون المرور بالتسلسل الإداري

2- اعتماد معيار التناوب الإلزامي لأعضاء الهيئات الشرعية لتجديد الدماء وتجنب تضارب المصالح وتكلس العلاقات

3- اشتراط التنوع المهني في تشكيل الهيئات الشرعية بحيث تضم كل هيئة عضوا واحدا على الأقل ذا خلفية مالية أو قانونية متخصصة.

المستوى الثالث: المساءلة والتطوير المستمر تبقى الحوكمة الشرعية قاصرة إذا خلت من آليات مساءلة حقيقية تتجاوز التقارير الشكلية، ويقترح هنا اعتماد لجان مستقلة للتقييم الدوري لأداء الهيئات الشرعية تضم أعضاء من خارج المؤسسة، وإلزام الهيئات بنشر ملخصات مبسطة لفتاواها في التقارير السنوية بما ييسر مساءلتها من قبل الجمهور وحملة الأسهم.

تاسعا: الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة:

تُعَدّ الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، إحدى المرتكزات الأساسية التي تضمن المحافظة على الهوية الشرعية لهذه المؤسسات، وتعزز ثقة المتعاملين معها، وتدعم استدامة أعمالها في بيئة مالية تتسم بالتطور والتعقيد المتزايد. وقد بينت هذه الدراسة أن الحوكمة الشرعية ليست مجرد آليات رقابية أو إجراءات تنظيمية، وإنما هي منظومة متكاملة تستند إلى أصول فقهية راسخة ومقاصد شرعية تهدف إلى تحقيق الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف الأنشطة والمعاملات المالية.

كما أظهرت الدراسة أن التطورات المتسارعة في الصناعة المالية الإسلامية، وما صاحبها من ابتكارات ومنتجات مالية جديدة، فرضت تحديات معاصرة تتطلب تطوير أدوات الحوكمة الشرعية وتعزيز كفاءتها بما يحقق التوازن بين المحافظة على الثوابت الشرعية والاستجابة لمتطلبات الواقع العملي. ومن هنا تبرز أهمية تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية، وتعزيز استقلاليتها، وتطوير الكفاءات البشرية المتخصصة، وتبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية الصادرة عن الجهات المختصة، بما يسهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة والالتزام الشرعي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن نجاح المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية يظل مرتبطاً بمدى فاعلية منظومة الحوكمة الشرعية لديها، وقدرتها على مواكبة المتغيرات المعاصرة دون الإخلال بالمبادئ والأحكام الشرعية. ومن ثم فإن تعزيز الحوكمة الشرعية يمثل ضرورة استراتيجية لضمان استمرارية نمو الصناعة المالية الإسلامية وترسيخ مكانتها كبديل مالي يتمتع بالمصداقية والكفاءة والالتزام بالقيم الإسلامية.

النتائج:

خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: إن الحوكمة الشرعية ليست مستوردة من قوالب الحوكمة الغربية، بل إنها تمتلك تأصيلاً فقهيًا راسخاً في مفاهيم الحسبة والولاية والأمانة والتوحيد، وإن كانت الصياغات المعاصرة لهذه المفاهيم جاءت أحياناً متأثرة بأطر الحوكمة الغربية أكثر مما ينبغي.

ثانياً: تظل إشكاليات الاستقلالية والكفاءة والإفصاح؛ التحديات الأكثر إلحاحاً وتأثيراً في فاعلية الحوكمة الشرعية، وهي مترابطة ترابطاً عضوياً بحيث لا يصح معالجة إحداها بمعزل عن الأخرتين.

ثالثاً: يقدم النموذج العماني تجربة نضجت في سياق نظامي متكامل، تستحق الدراسة والاستفادة، وإن كان لا يزال في حاجة إلى تعزيز مكانة المراجع الشرعي الداخلي وتطوير منظومة التدريب والبحث.

رابعاً: النماذج الثلاثة للحوكمة الشرعية (المركزي، واللامركزي، والهجين) كل منها له مزايا وإشكاليات، ولا يوجد نموذج أمثل يصلح لكل البيئات، مما يقتضي مرونة في التكيف مع السياق المحلي لكل دولة.

التوصيات:

بناء على ما توصل إليه هذا البحث، يوصي الباحث بما يأتي:

- 1- على المستوى التشريعي: إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بنشر تقرير الهيئة الشرعية الكامل في تقريرها السنوي، مع الإفصاح عن ساعات العمل وتفاصيل المنتجات المراجعة.
- 2- على المستوى المؤسسي: رفع مكانة المراجع الشرعي الداخلي لتكافئ مكانة المدقق الداخلي، مع منحه صلاحية التقرير المباشر إلى الهيئة الشرعية ولجنة التدقيق.
- 3- على المستوى التأهيلي: إنشاء برامج تأهيل مزدوج تجمع بين التخصص الشرعي والتدريب المالي المتخصص لتهيئة جيل جديد من أعضاء الهيئات الشرعية.
- 4- على المستوى البحثي: تشجيع الدراسات المقارنة بين الدول في قياس فاعلية الحوكمة الشرعية باستخدام مؤشرات قابلة للقياس والمقارنة.

المراجع والمصادر :

أولاً: المراجع العربية

- ابن فارس، أحمد. (1979). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر، بيروت.
- الماوردي، أبو الحسن. (1989). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. تحقيق: أحمد البغدادي. دار ابن قتيبة، الكويت.
- النوفلي، عبد الرحمن. (2018). إطار الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية في سلطنة عُمان. رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
- شبير، محمد عثمان. (2009). الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي.

- الدخيل، عبدالله بن محمد. (2019). سلطة الفتوى في مجالس الرقابة الشرعية: دراسة تأصيلية تطبيقية. مجلة الدراسات الإسلامية والاقتصادية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

References

- AAOIFI. (2015). Governance Standard for IFIs, No. 1-7. Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions. Bahrain: AAOIFI.
- Abu-Tapanjeh, A. M. (2009). Corporate governance from the Islamic perspective: A comparative analysis with OECD principles. *Critical Perspectives on Accounting*, 20(5), 556–567.
<https://doi.org/10.1016/j.cpa.2007.12.004>.
- Alnofli, A. (2018). Shari'ah governance framework of Islamic banking in Oman (Doctoral dissertation). International Islamic University Malaysia.
- Bakar, M. D. (2002). The Shari'ah Supervisory Board and Issues of Shari'ah Rulings and Their Harmonization in Islamic Banking and Finance. In: S. Archer & R. A. A. Karim (Eds.), *Islamic Finance: Innovation and Growth*. Euromoney Books and AAOIFI.
- CBO. (2012). Islamic Banking Regulatory Framework. Central Bank of Oman, Muscat. Retrieved from <https://cbo.gov.om>.
- CBO. (2013). Establishing and Organizing the High Shari'ah Supervisory Authority in CBO. Central Bank of Oman.

- Chapra, M. U., & Ahmed, H. (2002). Corporate Governance in Islamic Financial Institutions. Occasional Paper No. 6. Jeddah: Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank.
- Farook, S., & Farooq, M. (2011). Shari'ah governance for Islamic finance: Challenges and pragmatic solutions. SSRN. <http://ssrn.com/abstract=1813483>.
- Garas, S., & Pierce, C. (2010). Shari'ah supervision of Islamic financial institutions. Journal of Financial Regulation and Compliance, 18(4), 386–407.
<https://doi.org/10.1108/13581981011093515>.
- Ginena, K., & Hamid, A. (2015). Foundations of Shari'ah governance of Islamic banks. Wiley Finance. West Sussex, UK.
- Grais, W., & Pellegrini, M. (2006). Corporate governance and Shari'ah compliance in institutions offering Islamic financial services. World Bank Policy Research Working Paper No. 4054.
- Hamza, H. (2013). Shari'ah governance in Islamic banks: Effectiveness and supervision model. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 6(3), 226–237.
<https://doi.org/10.1108/IMEFM-02-2013-0021>.
- Haniffa, R., & Hudaib, M. (2007). Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual reports. Journal of Business Ethics, 76(1), 97–116.
- Hasan, Z. (2009). Corporate governance: Western and Islamic perspectives. International Review of Business Research Papers, 5(1), 277–293.

- Hasan, Z. (2011). A survey on Shari'ah governance practices in Malaysia, GCC countries and the UK: Critical appraisal. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 4(1), 30–51.
- IFSB. (2009). *Guiding Principles on Shari'ah Governance Systems for Institutions Offering Islamic Financial Services (IFSB-10)*. Islamic Financial Services Board. Kuala Lumpur.
- IFSB. (2023). *Islamic Financial Services Industry Stability Report 2023*. Islamic Financial Services Board. Kuala Lumpur.
- ISRA. (2016). *Islamic Financial System: Principles and Operations (2nd ed.)*. International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance. Kuala Lumpur.
- Kachkar, O., & Yilmaz, M. K. (2023). Diversity in Shariah supervisory boards: An empirical global survey. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 16(3), 1–25.
- Mihajat, M. I. S. (2018). Shari'ah non-compliance risk in Islamic banking. *Al-Iqtishad: Journal of Islamic Economics*, 10(1).
- Mizushima, T. (2014). Corporate governance and Shari'ah governance at Islamic financial institutions. *Rikkyo Business Journal*, 2, 59–89.